

المعيار الشرعي رقم (3)

المدين المماطل

المحتوى

رقم الصفحة

29

التقديم

30

نص المعيار

30

1 - نطاق المعيار

30

2 - الحكم الشرعي

30

1/2 المدين المماطل

31

2/2 الكفيل

31

3/2 المقاول أو المتعهد

31

4/2 الجزاءات المعنوية للمماطلة

31

5/2 أحكام عامة

31

6/2 ثبوت المماطلة

31

3 - تاريخ إصدار المعيار

32

اعتماد المعيار

الملاحق

33

(أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

35

(ب) مستند الأحكام الشرعية

39

(ج) التعريفات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

التقديم

يهدف معيار المدين المماثل إلى بيان الأحكام الشرعية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة/ المؤسسات) ⁽¹⁾ المتعلقة بتأخر المدينين المومنين عن سداد ديونهم في آجالها، وكذلك تأخر الكفلاء والمقاولين عن أداء التزاماتهم، وحكم الشرط الجزائي.

والله الموفق.

(1) استعملت كلمة (المؤسسة/ المؤسسات) اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية.

نص المعيار

1 - نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار المدين المالي الماطل، والكفيل المالي الماطل، والمقاول أو المتعهد الذي يتأخر عن تنفيذ العمل فيصير مديناً بمقتضى الشرط الجزائي.

ولا يتناول المعيار المدين المعسر أو المفلس، والمدين المتأخر عن سداد الدين لعذر شرعي.

2 - الحكم الشرعي

1/2 المدين الماطل

- (أ) تحرم مماثلة المدين القادر على وفاء الدين.
- (ب) لا يجوز اشتراط التعويض المالي نقداً أو عيناً، وهو ما يسمى بالشرط الجزائي، على المدين إذا تأخر عن سداد الدين، سواء نص على مقدار التعويض أم لم ينص، وسواء كان التعويض عن الكسب الفائت (الفرصة الضائعة) أم عن تغير قيمة العملة.
- (ج) لا تجوز المطالبة القضائية للمدين الماطل بالتعويض المالي نقداً أو عيناً عن تأخير الدين.
- (د) يتحمل المدين الماطل مصروفات الدعوى وغيرها من المصروفات التي غرمها الدائن من أجل تحصيل أصل دينه.
- (هـ) يحق للدائن طلب بيع الرهن لتسييله، كما يحق له أن يشترط تفويض المدين له ببيعه من أجل الاستيفاء من ثمنه، دون الرجوع إلى القضاء.
- (و) يجوز اشتراط حلول الأقساط جميعها إذا تأخر المدين الماطل عن سداد قسط منها. والأولى أن لا يطبق هذا الشرط إلا بعد إشعار المدين ومضي مدة مناسبة لا تقل عن أسبوعين.
- (ز) إذا كانت العين المبيعة في حالات المراجعة قائمة بحالتها التي كانت عليها، وكان المشتري ماطلاً في أداء الثمن، ثم أفلس، فإن البائع (المؤسسة) يحق له استرداد العين المبيعة، بدلاً من الدخول في التفليسة.
- (ح) يجوز أن ينص في عقود المداينة؛ مثل المراجعة، على التزام المدين عند الماطلة بالتصدق بمبلغ أو نسبة بشرط أن يصرف ذلك في وجوه البر بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.

2 / 2 الكفيل

- (أ) يجوز للدائن مطالبة الكفيل بالدين بمقتضى القواعد الشرعية المقررة. ويحق للمؤسسة مطالبة أي منهما ما لم يشترط مطالبة المدين أولاً.
- (ب) يطبق على الكفيل المماطل كل ما ورد ذكره بالنسبة إلى المدين المماطل.

3 / 2 المقاول أو المتعهد

يجوز النص على الشرط الجزائي في عقود المقاولات وعقود الاستصناع وعقود التوريد. وفي حال الماطلة عن أداء مبلغ الشرط الجزائي تطبق أحكام المدين المماطل ذات الصلة بالمقاول أو المتعهد. ويجوز حسم المبلغ من استحقاقات المقاول.

4 / 2 الجزاءات المعنوية للمماطلة

يحق للمؤسسة إدراج اسم المدين المماطل في قائمة العملاء غير المرغوب في التعامل معهم (القائمة السوداء)، وتحذير المؤسسات الأخرى منه، سواء عند استفسارها عنه أم مباشرة بتبادل المؤسسات لتلك القوائم.

5 / 2 أحكام عامة

- (أ) يحق للمؤسسة تتبع أحوال المدين المماطل وتصرفاته المالية، وهذا من ملازمته ومتابعته.
- (ب) لا مانع من قبول ما يقدمه المدين المماطل عند السداد من زيادة على الدين على أن لا يكون هناك شرط مكتوب أو ملفوظ أو ملحوظ، أو عرف، أو تواطؤ على هذه الزيادة.
- (ج) يجوز أن تشترط المؤسسة في عقد المداينة أنه عند تأخر المدين عن السداد يحق للمؤسسة الاستيفاء من أي أرصدة في حسابات العميل لديها، سواء كانت جارية أم استثمارية، وذلك دون الحصول على إذن من المدين إذا كانت الأرصدة من عملة الدين نفسه، أما إذا كانت مختلفة عنها فيجب تحديد سعر الصرف بالاتفاق، أو بالحصول على تفويض العميل للمؤسسة بالصرف بالسعر السائد.

6 / 2 ثبوت الماطلة

تثبت الماطلة إذا تأخر المدين عن السداد في الموعد المحدد بعد المطالبة المعهودة ما لم يثبت المدين إعساره.

3 - تاريخ إصدار المعيار

صدر هذا المعيار بتاريخ 27 صفر 1421 هـ = 31 أيار (مايو) 2000 م.

اعتماد المعيار

اعتمد المجلس الشرعي معيار الملين الماثل، وذلك في اجتماعه الرابع المتعقد في 25 - 27 صفر 1421 هـ = 29 - 31 أيار (مايو) 2000 م.

المجلس الشرعي

- | | |
|---------------|---------------------------------------|
| رئيس المجلس | 1- الشيخ / محمد تقي العثماني |
| نائباً للرئيس | 2- الشيخ / عبد الله بن سليمان المنيع |
| عضواً | 3- الشيخ / الصديق محمد الأمين الضريير |
| عضواً | 4- الشيخ / وهبة مصطفى الزحيلي |
| عضواً | 5- الشيخ / عبد الرازق ناصر محمد |
| عضواً | 6- الشيخ / عجيل جاسم الشمي |
| عضواً | 7- الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطرم |
| عضواً | 8- الشيخ / غزالي بن عبد الرحمن |
| عضواً | 9- الشيخ / العياشي الصادق فداد |
| خبيراً | 10- الشيخ / عبد الستار أبو غدة |

ملحق (أ)

نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (1) المنعقد في يوم السبت 11 ذي القعدة 1419هـ = 27 شباط (فبراير) 1998م في البحرين إعطاء أولوية لإعداد المعيار الشرعي للمدين المماثل.

وفي يوم السبت 11 ذي القعدة 1419هـ = 27 شباط (فبراير) 1999م، تم تكليف مستشار شرعي لإعداد الدراسة الشرعية ومسودة مشروع المعيار.

وفي اجتماع لجنة الدراسات الشرعية المنعقد في الفترة 13-16، ربيع الأول 1420هـ = 27-30 حزيران (يونيو) 1999م بالبحرين ناقشت هذه اللجنة مشروع المعيار، وأدخلت عليه بعض التعديلات. كما ناقشت اللجنة في اجتماعها رقم (3) المنعقد في دولة البحرين في الفترة 9-11 رجب 1420هـ = 18-20 تشرين الأول (أكتوبر) 1999م، مسودة مشروع المعيار وطلبت من المستشار إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

عرضت مسودة المشروع المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (2) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة 10-15 رمضان 1420هـ = 18-22 كانون الأول (ديسمبر) 1999م، وأدخل المجلس الشرعي تعديلات على مسودة مشروع المعيار، وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقي ما يبدو لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستماع.

عقدت الهيئة جلسة استماع في البحرين بتاريخ 29-30 ذي الحجة 1421هـ = 4-5 نيسان (أبريل) 2000م، وحضرها ما يزيد عن ثلاثين مشاركاً يمثلون البنوك المركزية، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعنيين بهذا المجال. وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي أبدت سواء منها ما أرسل قبل جلسة الاستماع أم ما طرح خلالها، وقام أعضاء لجنة الدراسات الشرعية بالإجابة عن الملاحظات والتعليق عليها.

ناقشت لجنة الدراسات الشرعية في اجتماعها رقم (5) المنعقد في 22-24 محرم 1421هـ = 26-28 نيسان (أبريل) 2000م الملاحظات التي أبدت خلال جلسة الاستماع والملاحظات التي أرسلت للهيئة كتابة، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة.

ناقش المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (4) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من 25 - 27 صفر 1421 هـ = 29-31 أيار (مايو) 2000م التعديلات التي أدخلتها لجنة الدراسات الشرعية، وأدخل التعديلات التي رآها مناسبة واعتمد هذا المعيار بالإجماع في بعض الفقرات، وبالأغلبية في بعضها، على ما هو مثبت في محاضر اجتماعات المجلس.

ملحق (ب)

مستند الأحكام الشرعية

1 - المدين المماطل

يجب على المدين أداء الدين عند حلول أجله، وتحرم المماطلة شرعاً على المدين القادر على وفاء الدين؛ لقول رسول الله ﷺ "مطل الغني ظلم" وقوله ﷺ في الواجد يحل عرضه وعقوبته⁽¹⁾ وقوله ﷺ فأعط كل ذي حق حقه⁽²⁾. وقد أجمع العلماء على جواز عقوبته⁽³⁾. أما المدين المعسر فيمهل إلى ميسرة.

2 - اشتراط التعويض أو المطالبة القضائية به

لا يجوز اشتراط التعويض على المدين إذا تأخر عن الأداء، ولا المطالبة القضائية به سواء كان في بدء المداينة أم عند حلول أجلها؛ لأنه ربا واشتراطه باطل، لقوله ﷺ المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً⁽⁴⁾، ولأن المراهي في الجاهلية كان يقول: أتقضى أم تربى؟ ولأن النهي عن كل قرض جر نفعاً ثبت عن عدد من الصحابة وبناء على ذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي ونصه " لا يجوز شرعاً اشتراط التعويض في حالة التأخر عن الأداء"⁽⁵⁾.

ولا يطبق في تأخير الديون حكم الشرط الجزائي؛ لأن الزيادة في الديون ربا، بخلاف تطبيقه في غير الديون، مثل المقاولات وعقود الاستصناع. وبما أن القضاء فيه إلزام، فلا يجوز الإلزام به مباشرة، ولا يجوز الاستعانة عليه بالقضاء.

- (2) هذا الحديث رواه البخاري (2/799 طبع دار القلم - دمشق - 1401هـ/1981م) ومسلم (10/288 طبع المكتبة المصرية مع شرح النووي، القاهرة - 1349هـ/1930م) وأحمد (2/71، 245 طبع المكتب الإسلامي بدمشق).
- (3) هذا الحديث رواه أحمد (4/388، 399) وأصحاب السنن إلا الترمذي، والبيهقي والحاكم وابن حبان وصححه، وعلقه البخاري، وقال ابن حجر في الفتح: إسناده حسن (نيل الأوطار 5/240 طبع مصطفى البابي الحلبي، القاهرة - 1378هـ/1951م)، فيض القدير 5/400 طبع مصطفى محمد، القاهرة 1371هـ/1938م).
- (4) أخرجه الترمذي عن أبي حنيفة عن قول سليمان رضي الله عنه وقال النبي ﷺ حين ذكر له ذلك: صدق سليمان. قال الترمذي: "حديث صحيح". سنن الترمذي 2/66 طبعة بولاق.
- (5) بدائع الصنائع 7/173 دار الكتاب العربي - بيروت - 1982م، المهلب 3/245 طبع دار القلم بدمشق 1417هـ/1996م، المغني 4/501 مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، حاشية قليوبي 2/288 طبع دار الفكر بيروت - د. ت، معجم المصطلحات الاقتصادية ص 314 نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فريجيا - الولايات المتحدة الأمريكية 1415هـ/1995م، دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية ص 274، نشر بيت التمويل الكويتي - الكويت - 1412هـ/1992م.
- (6) هذا الحديث رواه عدد من الصحابة، وأخرجه أحمد (1/312) وابن ماجه بإسناد حسن (2/784 طبع مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1372هـ/1952م) والحاكم طبع حيدر آباد الهند - 1355هـ والبيهقي (6/70، 156، 10/133، طبع حيدر آباد الهند - 1355هـ) والدار قطني (4/228، 3/77 طبع دار المحاسن للطباعة، القاهرة 1372هـ/1952م).
- (7) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 151، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 6 ج 1 ص 193، والعدد 7 ج 2 ص 9.

- 3 - **المصرفوات القضائية**
يتحمل المدين الماثل المصرفوات القضائية، والمصرفوات الأخرى المتعلقة بالمحاطلة؛ لأنه المتسبب بها.⁽⁸⁾
- 4 - **بيع الرهن**
يجوز طلب بيع أموال المدين المرهونة، والأموال التي تحت يده لتسييلها والاستيفاء منها، كما يجوز الحصول على تفويض منه بالبيع؛ لأنه مأذون له به، وهو يحقق اختصار إجراءات بيع الرهن.⁽⁹⁾
- 5 - **حلول الأقساط**
يجب للدائن أن يشترط حلول الأقساط جميعها إذا تأخر المدين عن سداد قسط، وقد صدر بمقتضى ذلك قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ونصه "يجوز شرعاً أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل مواعيدها عند تأخر المدين عن أداء بعضها ما دام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد"⁽¹⁰⁾، وهذا شرط صحيح؛ لعدم وجود نص يمنعه، ولأنه يحقق مصلحة مشروعة للدائن.⁽¹¹⁾ وأما أولوية إشعار المدين قبل التمسك بشرط حلول الأقساط فهو من باب التذكير له وإعطائه مهلة مناسبة للسداد.
- 6 - **حق استرداد العين المباعة**
إذا بقيت العين المباعة في حالات المراجعة وغيرها بعينها، وكان المشتري معطلاً في أداء الثمن، ثم أفلس، فإن البائع يحق له استرداد العين المباعة إذا كانت قائمة بدلاً من الدخول في التفليسة؛ لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال من باع سلعة، ثم أفلس صاحبها، فوجدتها بعينها، فهو أحق بها من الغرماء.⁽¹²⁾
-
- (8) نص على ذلك بعض العلماء كأين تيمية في الاختيارات، وفي مختصر الفتاوى ص 346، والمرداوي في الإنصاف، والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (انظر: بحث الشيخ ابن منيع في أعمال الندوة الفقهية الرابعة ص 226 - 227، بيت التمويل الكويتي 1416 هـ - 1995 م).
- (9) الروض المربع 274 ط، دار التراث بالقاهرة.
- (10) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 151 مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد 6 ج 1 ص 193، والعدد 7 ج 2 ص 9 وتؤكد ذلك بالقرار رقم 7/2/64، انظر مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي ص 89.
- (11) قال ابن عابدين: "فلو قال: أبطلت الأجل وتركته صار الدين حالاً" (حاشية ابن عابدين 5/157 طبع دار الفكر، بيروت 1399 هـ / 1979 م) وأيدت ذلك هيئة الرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي في الفتوى رقم 542 (الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية، بيت التمويل الكويتي 4 ص 18).
- (12) هذا الحديث رواه البخاري (846/2) ومسلم (221/10) وانظر: المهلب، للشيرازي 3/253 طبع دار القلم بدمشق 1417 هـ / 1996 م.

7 - التزام المدين الماطل بالتصدق

إن جواز الاشتراط على المدين الماطل بالتزام التصديق بمبلغ زائد عن الدين لتصرفه المؤسسة في وجوه البر هو من قبيل الالتزام بالتبرع المعروف عند المالكية وهو قول أبي عبد الله بن نافع ومحمد بن إبراهيم بن دينار من فقهاء المالكية⁽¹³⁾.

8 - الكفيل

يطالب الكفيل بكل ما يطالب به المدين؛ لأن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة؛ لقوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام وأنا به زعيم⁽¹⁴⁾، ولأن النبي ﷺ أقر أبا قتادة في كفالة الدين عن الميت حين قال أبو قتادة: "هما علي يا رسول الله".⁽¹⁵⁾ والأصل جواز مطالبة المدين أو الكفيل؛ لأن هذا مقتضى الكفالة ما لم يشترط أن تكون المطالبة بالترتيب بأن يبدأ بالمدين فإذا امتنع عن السداد يطالب الكفيل، لأن اشتراط الترتيب شرط صحيح والمسلمون عند شروطهم.

9 - الما قول أو المتعهد

يجوز النص على الشرط الجزائي في عقود المقاولات والاستصناع والتوريد؛ لأنه من قبيل الشروط الصحيحة المقرنة بالعقد، فلا يحل الحرام، ولا يحرم الحلال؛ لقوله ﷺ المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً⁽¹⁶⁾ ولقول شريح رحمه الله: "من شرط على نفسه طائعاً غير مكره فهو عليه" وقد صدر بشأن ذلك قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي ونصه: "يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان، ما لم تكن هناك ظروف قاهرة"⁽¹⁷⁾، ولأن الأصل في مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى صحة الشروط المقرنة بالعقد، وهذا ما قرره هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية بالإجماع، وفيه: "فإن المجلس يقرر بالإجماع أن الشرط الجزائي الذي يجري اشتراطه في العقود شرط صحيح معتبر"⁽¹⁸⁾. ولا يخفى أن جواز اشتراطه هو في غير الالتزامات النقدية (الاستصناع والمقاولات).

(13) ينظر كتاب: تحرير الكلام في مسائل الالتزام، للحطاب وفتاوى الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي.

(14) يرسف / 72.

(15) هذا الحديث رواه البخاري (2/ 800، 803) ورواه أحمد وغيره.

(16) هذا الحديث سبق بيانه في المامش 5.

(17) قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي قرار رقم 65 (3/ 7) ومجلة المجمع العدد السابع ج 2 ص 223.

(18) أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، المجلد الأول، الشرط الجزائي، طبع مكتبة ابن خزيمة، الرياض، سنة 1412 هـ.

10 - الجزاءات المعنوية للمدين المماطل

مستند هذه الجزاءات هو ما قرره الفقهاء بالاستنباط من حديث لي الواجد، يحل عرضه وعقوبته⁽¹⁹⁾ فلا تعتبر الشكوى من مماطلته من الغيبة المحرمة، بل يجب تحذير المؤسسات الأخرى منه، وذلك من باب النصيحة الواجبة.

11 - أحكام عامة

- (أ) إن تتبع أحوال المدين المماطل من قبيل ملازمة الغريم التي قررها الفقهاء، وذلك للاستيفاء مما قد يكون المدين المماطل أخفاه عن الدائن. ولا يعد ذلك من قبيل التدخل في شئون الغير.
- (ب) إن إضافة زيادة على الدين، بمحض إرادة المدين من غير شرط أو عرف هو من قبيل حسن الأداء عملاً بقوله تعالى ما على المحسنين من سبيل⁽²⁰⁾. وفي الحديث خيركم خيركم قضاء⁽²¹⁾، وكان النبي P يوفي الدين أحياناً بأكثر منه. ويشترط لجواز ذلك أن لا تشترط تلك الزيادة، وأن لا يكون هناك تعارف عليها، لأنه شرط ملحوظ، ولأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً. ولا مانع من قبول ما يدفعه المدين من زيادة عملاً بمقتضى الأدلة المذكورة.
- (ج) إن اشتراط المؤسسة استيفاء ديونها على المدين المماطل من أرصدته لديها هو من قبيل الشرط الصحيح؛ والمسلمون على شروطهم. وهذه المقاصة وإن كانت لا تحتاج لإذن المدين فإن الأولى النص على ذلك في عقد المدانة؛ لاختصار الإجراءات عند النزاع. ويستأنس لذلك بمسألة الظفر بالحق المبنية على أدلة شرعية منها قوله P لزوجة أبي سفيان: خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف.⁽²²⁾

(19) هذا الحديث سبق ترجمته في الهامش رقم 3.

(20) التوبة/ 91.

(21) أخرجه النسائي عن العرياض بن سارية (فيض القدير 3/ 497).

(22) أخرجه البخاري ومسلم (اللولؤ والمرجان، رقم 1113).

ملحق (ج)

التعريفات

للعلل

هو التسويف في الوفاء بالالتزام أو تأخير ما يستحق أدائه بغير عذر.

المماطل

هو المدين المورس الذي امتنع عن أداء الدين الحال بدون عذر شرعي بعد المطالبة المصهودة.

الشرط الجزائي

هو اتفاق المتعاقدين على تقدير سابق للمبلغ المستحق بتأخير تنفيذ الالتزام بعمل.